

Distr.: General
3 January 2015
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدّم من لجنة أمريكا اللاتينية للدفاع عن حقوق المرأة،
وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* صدر هذا البيان دون تحريره رسمياً.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050215 020215 14-66291X (A)



بيان

عشرون عاماً على مؤتمر بيجين: التقدم المحرز والالتزامات المعلقة فيما يخص الامتثال لحقوق المرأة الإنسانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

بعد عقدين من اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، لا شك في أن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة باتت تحظى بالأهمية وتحتل مواقع الصدارة في العديد من المحافل والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة نفسها.

وفيما يتعلق بمجال عمل الشبكة، في ١٥ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإننا نود أن نسلط الضوء على أنه بالرغم مما تحقّق من تقدّم على صعيد القوانين والسياسات العامة التي تقرّ بالمساواة في الحقوق بين النساء والرجال، بدعم واسع من المنظمات النسوية، فلم يزل هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان فعالية تنفيذ هذه القوانين والسياسات وتحقيق الأهداف المنشودة.

وثمّ إدراك متزايد لإمكانية تعزيز المساواة من خلال الآليات المؤسسية المعنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتي تنجح في تخطي الحدود الفاصلة بين الهيئات الحكومية الأخرى، بدرجات متفاوتة من الاستقلالية بحسب البلد المعني، وبمميزات صغيرة في معظم الأحوال.

ورغم مرور الزمن، فإنّ تأنيث الفقر لا يزال أحد أهمّ العقبات أمام تنمية المرأة في سياقات تتسم بنماذج عولمة نيوليبرالية تعطي الأولوية لاستغلال البيئة ومواردها استغلالاً مفرطاً، ولتراكم الثروة وحماية الأسواق على حساب الكرامة الإنسانية، وهو ما يؤثر بوجه خاص على حياة النساء.

وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية كحق أساسي من حقوق الإنسان، فالتمتع بهذا الحق تحول دونه القيود القانونية، من قبيل تلك المفروضة على الحق في الحصول على الإجهاض الآمن مجاًناً، أو يحول دونه العنف الجنسي أو المخاطر التي تهدد حياة المرأة وصحتها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للقوانين التي تجرّم استقلال المرأة الإنجابي، كما هو الحال في شيلي والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا والجمهورية الدومينيكية.

وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، فبعد مرور عشرين عاماً على اعتماد اتفاقية بيلم دو بارا، التي صدّق عليها ٣٤ بلداً، لم يجرم العنف ضد المرأة باعتباره جريمة قائمة بذاتها. بموجب التشريعات الوطنية في إطار الأحكام المتعلقة بالعنف المتري إلا تسعة بلدان فحسب. ونلفت الانتباه إلى التراجع التشريعي في نيكاراغوا، والمتمثل في تعديل القانون رقم ٧٧٩

ليشمل المصالحة في حالات العنف، وهو ما يشكل تحاهلاً لعدم التكافؤ في علاقات القوة، ويعرّض النساء لمزيد من المخاطر ويزيد من حالات الإفلات من العقاب.

وبالإضافة إلى ذلك، ففيما أنّ تجريم قتل الإناث وسيلة هامة لتسليط الضوء على ظاهرة العنف البالغ ضد المرأة، فإنّه لا يمكن أن يكون أداة منفصلة، إذ ينبغي إيلاء الأولوية للسياسات الرامية إلى منع تلك الأشكال من العنف البالغ ضد المرأة والقضاء عليها. ومن الضروري أيضاً إنشاء نظم للإحصاء والإبلاغ تستخدم أساليب ممتثلة للمعايير المنهجية، بما يساعد على تبين الأبعاد الحقيقية لتلك الظاهرة.

ونلفت الانتباه إلى الاعتداءات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان والتجريم المتزايد لنشاطهن. ففي عام ٢٠١٢، سُجِّل ٤١٤ اعتداءً على أولئك المدافعات في السلفادور وهندوراس وغواتيمالا والمكسيك، منها ١١٨ اعتداءً في المكسيك وحدها. وكان التخويف والاعتداء البدني والقتل من بين أشكال الاعتداء المرصودة.

ولم يزل تمتُّع الفتيات بحقوقهن الإنسانية بطريقة تدريجية التزاماً معلقاً، ولا تزال هناك انتهاكات متعددة لهذه الحقوق. ويبدأ العنف ضد الفتيات على أساس نوع الجنس في سن مبكرة في محيط الأسرة والمدرسة، وهو ما يؤثر، بحسب الدراسات، على الحمل بين المراهقات.

وندعو إلى الحق في تعليم غير متحيز لأحد الجنسين وغير تمييزي ويحتوي على نهج شامل إزاء الحياة الجنسية. وعدم وجود هذا النوع من التعليم يسهم في ارتفاع معدلات الحمل بين المراهقات، ويبقي على التوجّهات البيولوجية أو الدينية القائمة دون اعتبار للمعايير العلمية.

إنّ دور منهاج العمل لم ينته بحلول ذكراه العشرين. ولا بد من توسيع نطاق الالتزامات المقطوعة فيه حتى تتقاطع مع خطط العمل الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج عمل القاهرة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي اعتقادنا أنّ الهدف من منهاج العمل لم يتحقق بعد. وسوف نواصل، نحن نساء أمريكا اللاتينية والعالم، دعوتنا إلى المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام.